

شروح لخطة النفايات: فرصة لكسر الاحتكار

، لأنه لن يكون امام صنّاع القرار داخل المنطقة الخدمائية، اي البلديات، الا خيار الاتفاق على انشاء مركز معالجة للنفايات في مكان ما، يتفق عليه فيما بينهم ويضمن حجمه وقدرته الاستيعابية وكلفته، اضافة الى السعي لضمان الوصول الى طمر اقل كمية ممكنة من النفايات في نهاية المطاف، او لتخفيف الكلفة وثانياً لضمان قبول السكان المحليين، علماً أنه في جميع الاحوال فان عدم اقرار حوافز للسكان الذين سيقع عليهم خيار استقبال مراكز المعالجة او المطامر، سيدفعهم الى المزيد من السلبية وبالتالي بقاء «نفاياتهم» مكدسة في الطرقات.

يتلزم نجاح المرحلة المستدامة المقترحة، مع نجاح المرحلة الانتقالية بما تضمنته من مواقع مقترحة. وفيما انجز ما نسبته 40 بالمئة من الاجراءات التشاورية مع بلديات نواب محافظة عكار لقبول اقتراح اعتماد موقع سرار، الذي ترافق مع اقرار 100 مليون دولار لتنفيذ مشاريع ائمانية في المنطقة، فان المشاور التشاورية نفسه يفترض ان يبدأ مع بلديات ونواب منطقة الدقاع، وهو ما تعهدت جميع القوى السياسية في مجلس الوزراء القيام به، ومؤشرات نجاحه او فشله ستظهر في الايام المقبلة. اما اقتراح الاستفادة من مطمر ثالث في موقع برج حمود، بالتزامن مع اعمال اعادة تاهيله، فلا تزال المشاورات حوله تراوح بين السلبية واليجابية، علماً ان هذا الاقتراح، الذي ربط باقرار تمويل اعادة تاهيل المكب، والمقدرة بحوالي 70 مليون دولار من اموال الخزينة، سوف يكون الفرصة الاخيرة للتخلص من جبل النفايات في هذه المنطقة، وسيكون رفضه بمثابة «انتحار سياسي»، وخصوصاً من قبل النواب والوزراء الارمن، الذين لم يحسموا موقفهم بعد. علماً ان القوى السياسية المسيحية داخل الحكومة وخارجها وافقت على المساهمة في انجاح هذا الاقتراح بشرط ربطه بمشروع «لينور» لطمر اجزاء واسعة من الساحل المتني من برج حمود الى الضبية، وهو مشروع طرح قبل سنوات، ولا يزال الخلاف حول تنفيذه واسعاً جداً بين البلديات نفسها، وبين القوى السياسية المتخاصمة والمتحالفة على حد سواء.

ماذا اذا فشلت جميع خيارات المرحلة الانتقالية؟ سؤال طرح بقوة داخل اجتماعات لجنة الخبراء، وتقرر ان يجري ابقاء ثلاثة خيارات بديلة تركت في عهدة الوزير شهاب لطحها في الوقت المناسب، وهي خيارات أكثر كلفة وتواجه بدورها عقبات تقنية، لكن الحكومة ستكثف مرعمة على السير بها قبل بداية تساقط الامطار، التي ستفرض بشكل غير مسبوق حجم الكارثة البيئية التي مني بها لبنان، منذ 17 تموز الماضي الى اليوم.

تبقى الإشارة الى ان الاجراءات المتعلقة بادارة المرحلة الانتقالية نجحت للمرة الاولى بالغاء عقدي المعالجة والطمر الموقعين مع مجموعة افيديا (سوكلين وسوكومي) وهو اجراء إذا جرى تنفيذه فسيكون اول مسمار في نعش احتكار ملف ادارة النفايات من قبل القطاع الخاص. في المقابل، وفي حال اصرار الجمعيات البيئية على رفض المرحلة الانتقالية، بذريعة التماهي مع اعتراضات السكان المحليين والتمسك بحلول بيئية سيكون تنفيذها مستحيل في المرحلة الانتقالية، فان ذلك سيعيد بقوة طرح خيارات أكثر كلفة وأكثر ضرراً على المستوى الطويل، وبرزها تمسك جميع القوى السياسية بخيار انشاء المحارق، ولقد نجحت لجنة الخبراء حتى اللحظة في مواجهته ومنع السير به.

*عضو لجنة الخبراء

النفايات كرس مجموعة من الاجراءات البيئية، أبرزها التخفيف من النفايات من خلال اقرار مراسيم على السلع التي تزيد من انتاجات النفايات وترفع نسبة سميتها، واعتماد الفرز من المصدر، لا كخيار ثانوي وشكلي بل كخيار مركزي مكرس في دفتر الشروط ويستتبع مجموعة من الاجراءات بدءاً باعمال الجمع وصولاً الى الفرز الاستكمالي في مراكز المعالجة واعتمادات خيارات معالجة بيئية وعلمية ترفع من نسبة استرداد النفايات بما لا يقل عن 75 بالمئة، ما يعني الانتقال على نحو تدريجي من سياسة طمر النفايات الى سياسة معالجة النفايات قائمة على التدوير واعادة الاستعمال واسترداد الطاقة. وهي مبادئ يجمع عليها جميع البيئيين الذين قدموا عشرات الاقتراحات والخطط والحلول على امتداد الاسابيع والاشهر الماضية.

البند الاصلاحى الأكثر جدية في المرحلة المستدامة المقترحة، نقل صلاحية اعتماد المنطقة الخدمائية من السلطة المركزية الى البلديات نفسها. وهو بند احتاج اقراره الى ساعات من النقاش داخل اجتماعات لجنة الخبراء، وفي جلسة مجلس الوزراء قبل ان يقتنع الجميع بجدواه، واعتباره معياراً إلزامياً لنجاح البلديات بتولي ادارة الملف. والسؤال لماذا؟ يبدو واضحاً ان مؤثر «NIMBY» اي «Not In My Back Yard»



يتلزم نجاح المرحلة المستدامة مع نجاح المرحلة الانتقالية



ارتفع في لبنان الى درجة غير مسبوقة بنسبة 100 %، وهو مؤثر يعتمد لقياس القدرة على نجاح ادارة النفايات في اي منطقة خدمائية. الجميع يرفض ان يكون هناك مطمر او مركز معالجة في منطقته، حتى لو كان هذا الاجراء مدخلاً لتاهيل مكبات عشوائية تلحق اضراراً فادحة في البيئة. هذه الظاهرة الموجودة عالمياً ارتفعت في لبنان بسبب استمرار مطمر الناعمة - عين درافيل في خدمة 296 قرية ومدينة لبنانية طيلة 18 عاماً، وبذلك بات من المفهوم رد الفعل الذي يقول لن نقبل مطمر او مركز معالجة في منطقتنا. لذلك رأت ورقة العمل التي قدمها الخبراء ان التشاور حول المنطقة الخدمائية داخل المجالس البلدية نفسها سيدفعها حكماً الى التوصل لحل يضمن ادارتها للنفايات المنزلية الصلبة الناتجة عنها بطريقة تسمح بتراجع مؤثر «NIMBY» الى مستويات ادنى من تلك المسجلة حالياً

(مروان بوحيدر)



لا يملك اي طرف سياسي خيار اذاعة المزيد من الوقت في ذلك مشهد تكديس النفايات في الطرقات. الخطة الجديدة المطروحة للتنفيذ ليست الامثل، لكنها افضل الممكن، والفرصة متاحة امام البلديات لامسك زمام المبادرة على المدى الطويل، ومؤشرات نجاح او فشل خطة لجنة الخبراء التي يرأسها وزير الزراعة اكرم شهيب ستنضح مطلع الاسبوع المقبل

بسام القنطار*

أكثر من سبع ساعات امضاها وزراء حكومة الرئيس تمام سلام في تفنيد ورقة عمل اعدتها لجنة من الخبراء بتكليف من سلام وبرئاسة وزير الزراعة اكرم شهيب. خلصت جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت اول من امس، الى صدور قرار حمل الرقم (1) تبني فيه ورقة العمل التي حملت عنوان «اقتراحات حلول للانتقال من الأزمة إلى إدارة مستدامة للنفايات» مع ادخال بعض التعديلات عليها أبرزها تاهيل مكب راس العين في صور.

الردود الاولية على الخطة تنقسم الى جزءين، رد فعل سلبي ومتوقع على ما يعرف بالمرحلة الانتقالية التي يفترض ان تستمر لغاية 18 شهراً وتقتصر النخلص من نفايات بيروت وجبل لبنان المقدرة بحوالي 3000 طن يومياً على الشكل التالي:

- استحداث مطمر صحي في منطقة المصنع الحدودية في البقاع، والبدء بإنشاء الخلية الصحية الاولى لإستيعاب 1,600 طن يومياً لمدة أقصاها 6 أشهر، و1,100 طن يومياً في الفترة اللاحقة لحين انتهاء المرحلة الانتقالية.

- تحويل المكب العشوائي في سرار - عكار إلى مطمر صحي لإستيعاب 1,600 طن يومياً لمدة أقصاها 6 أشهر، و1,100 طن يومياً في الفترة اللاحقة لحين انتهاء المرحلة الانتقالية.

- إعادة تاهيل مكب برج حمود عبر إنشاء حاجز بحري وتحويل المكب إلى رقعة خضراء والإستفادة من الخلية الصحية التي ستنتج على الجهة الجنوبية منه لإستيعاب 1,000 طن يومياً لمدة سنة.

- الموافقة على استخدام معمل المعالجة في صيدا لإستيعاب 250 طن يومياً طيلة الفترة الانتقالية.

- نقل النفايات المتراكمة في الطرقات والمقدرة بحوالي 80 الف طن إلى مطمر الناعمة - عين درافيل، خلال فترة سبعة ايام، واغلاق الخلية الاخيرة والبدء فوراً باعمال التغليف والترتيب والتخضير.

في المقابل، رحبت مختلف الاطراف التي جرى التشاور معها بما تضمنته ورقة العمل من اقتراحات للانتقال من المرحلة المستدامة لادارة النفايات من خلال تبني مبدأ استراتيجي يقول بان ادارة النفايات المنزلية هي مسؤولية السلطات المحلية اي البلديات واتحادات البلديات باشراف الوزارات المعنية. وبناء عليه فان مسؤولية الكسب والجمع والنقل والفرز من المصدر هي للبلديات سواء مستقلة او عبر اتحادات البلديات، وان المعالجة النهائية هي مسؤولية المناطق الخدمائية التي تحدد بالاستناد الى كمية النفايات الناتجة عن هذه المنطقة الخدمائية والتي يفترض الا تقل عن 200 طن يومياً.

والاهم ان المستوى الفني لادارة



الماخذ الجدي يكمن في تكليف مجلس الإنماء والإعمار تشييد المطمرين (هيلم الموسوي)

يقول إن الحملة، وسائر المجموعات الشبابية ستدعم خيار حملتي «إقفال مطمر الناعمة» و«عكار منا مزبلة» وسائر الحملات، مشيراً الى أن الحل المؤقت من المفترض أن يكون متناسباً والخطة الشاملة. ويشير دسوقي الى «اللغة المبهمة التي صيغ بها دور البلديات»، معتبراً أن هذا الأمر هو متعمد لإيهام الناس أنهم يتقدمون بحلول، مشيراً الى أن هذا الأمر يعدّ دليلاً على ما يقوم به الحراك الشعبي من ضغط، «إلا أن هذا حتماً لا يكفي ويتطلب استكمال المسار».

الخطة، فيما أبقوا مهمة مراقبتها للجنة الوزارية». ويضيف مروة إن هذه الخطة «هي بمثابة سياسة خداع تهدف الى الالتفاف حول الأزمنة، وهذا ما نفهمه من طرح إعادة فتح مطمر الناعمة للضغط علينا ودفننا باتجاه القبول بهذا الحل تداركاً لخطر تساقط الامطار، مراهنين على الخلاف بين الحراك وأهالي الناعمة، لكنهم لا يدركون أن ما يقوله أهالي الناعمة سيلتزم به الحراك وليس العكس». كلام مروة يؤكد الناشط في حملة «حلوا عنا» ابراهيم دسوقي الذي

وسوريا

وتعليقاً على قرار مجلس الوزراء، تداعت بلديات مجدل عنجر وعنجر في البقاع الأوسط وبلدة الصويري في البقاع الغربي، وعقدت مؤتمراً صحافياً في مقر بلدية المجدل، محذرة من أن المطمر يهدد المياه الجوفية، وتحديد مياه نبع شمسين. وبحسب رئيس بلدية مجدل عنجر سامي العجمي، فإن المنطقة العقارية التي «ينوي أحد التجار بأرواح الناس مع أحد السماسرة إقامة مطمر فيها، هي منطقة متنازع عليها بين لبنان وسوريا، كما أنها من أملاك البلدية ويوجد فيها أملاك خاصة». وقال العجمي «لن ندع هذا الأمر يحصل، حتى إننا نرفض الحديث رفضاً قاطعاً بمكب أو بمطمر نفايات في

منطقة المصنع التي هي بوابة لبنان الى الدول العربية»، وحذر العجمي الحكومة: «ننصحكم بعدم تجربتنا». من جهته، قال رئيس بلدية عنجر حوش موسى غارابات ببنكيان «كنا ننتظر منذ 12 سنة الإنتهاء من الأوتوستراد العربي ليقرب المسافة بين البقاع وبيروت، لا لنقل للنفايات». وقال المحامي والناشط محمد العجمي إن البقاعيين لن يقبلوا بهذا المطمر، ولن يقبلوا أن يرهنوا صحتهم وصحة أبنائهم ومستقبل منطقتهم لزمرة من الفاسدين والسماسرة. ولفت الى أن التحرك لن يقتصر على هذا المؤتمر الصحافي، ما لم ترجع الحكومة عن قرارها، مضطرين للنزول الى الشارع في البقاع.